

ثقافة صيانة العقارات في مصر منعدمة ودراسات «الدويقة» أهملوها



كشف المهندس محمد عبد الباقي رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية عن الخطة المستقبلية للمركز والتي تتمثل في توفير أنماط من الإسكان مختلفة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والتطور التكنولوجي في أساليب الأنشطة والبناء والتوسع خارج العاصمة وأوضح «عبد الباقي» أن هناك تحديات تواجه دراسات التخطيط العمراني ومن أهمها إجماع الدولة عن تنفيذ القوانين الجديدة وتفعيلها والأخذ بعين الاعتبار الدراسات الهندسية والبيئية.



محمد عبد الباقي

ويأمل المركز أن تسع المرحلة الأولى من المشروع ١٠٠ ألف نسمة على الأقل لاستيعاب الفائض السكاني عام ٢٠٢٧، كما قام المركز في بتطوير الإسكان الريفي بمدينة صلالة بجنوب سلطنة عمان لمنع تعديلات المراعي وتحجيم المشروعات السكنية، وتطوير الجزء القديم المتهدم من مدينة الهافوف بشرق المملكة العربية السعودية.

■ ما مدى سلطات المركز في فرض القرارات؟

المركز عبارة عن جهة إرشادية وليست تنفيذية ودور المركز يقتصر على عمل دراسات وأبحاث وتقديم المقترحات كما قدم المركز بالتنسيق مع وزارة الإسكان ١٢ دليل عمل تتضمن أساليب تطوير الحكم المحلي وكيفية إدارة المدن العشوائية والإسكان الريفي وتم تدريب ٣٧٥ كادراً من الحكم

المحلي للارتقاء بالكوادر الفنية العاملة وأجهزة الحكم المحلي لتتماشى مع معطيات العصر.

■ هل تقدم المركز بدراسة سابقة لتطوير منشأة ناصر وهل تم الأخذ بها؟

- نعم هناك العديد من الدراسات قدمتها جمعية إيواء المحتاجين وهي جمعية أنشأها المركز بهدف الارتقاء بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية وبالتسويق مع الشركة الألمانية «جتي زاك» وبالتعاون مع المركز من خلال المهندس هاني المنياوي توصلت الدراسات لطبيعة المقطم الرسوبية وانعدام الصرف الصحي هناك مما يزيد من التشققات والتفجيرات في المحاجر، وحرق القمامة أدى إلى سرعة تفكك طبقات الجبل وكان مصير هذه الدراسات الأدرج المغلقة للعمل بنظام رد الفعل وليس استباق الأحداث.

■ كيف ترى في نظام البناء بالحوائط الحاملة؟

- نظام ناجح لأنه صديق للبيئة والحوائط تكون عازلة للصوت والحرارة لأنها سميكة وأيضاً تكون عازلة للحرارة ويستعمل الخيامات المتوفرة بالبيئة بعيداً عن الكتل الخرسانية ويعتبر نظاماً آمناً خاصة في الأماكن التي تهددها الزلازل.

■ وبالنسبة لقانون صيانة العقارات في مصر وكذا قانون البناء الموحد.. كيف تقييم تلك القوانين؟

- قوانين ناجحة لكن للأسف ثقافة الترميم والصيانة في مصر منعدمة نظراً لاتباع قانون الإسكان القديم وتجميد القيم الإيجارية للوحدات منذ أكثر من خمسين عاماً لهذا فهي غير مجزية للمالكها.

حوار: فاطمة صبري

